التوصية بتوزيع 45٪ نقدا

الشرهان: ارتفاع أرباح «سيتي جروب» بـ 9,1٪ لتسجل 5,9 ملايين دينار في 2014

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة سيتي جروب يعقوب الشرهان أن الشركة حققت أرباحا صافية بنهاية السنة 2014 بلغت 5,9 ملايين دينار بالمقارنة مع أرباح صافية بلغت 5,4 ملايين دينار بنهاية السنة 2013 محققة ارتفاعا بنسبة 9,1٪. ووصل ربح السهم الواحد 53 فلسا بنهاية السنة 2014 مقابل 48 فلسا للسهم الواحد بنهاية السنة 2013 أي بارتفاع نسبته 10,4٪. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيعات نقدية بنسبة 45٪ من القيمة الاسمية للسهم.

وأضاف الشرهان في بيان صحافي أمس ان حقوق الملكية زادت بنهاية السنة 2014، حيث بلغت 28,260 مليون دينار مقارنة بـ 26,252 مليون دينار بنهاية السنة 2013 أي إن نسبة

يعقوب الشرهان

ارتفاع الأرباح التشغيلية بنسبة 60,3٪ لتصل إلى 6,3 ملايين دينار

ارتفاعها هي 7,7٪، على عكس المطلوبات الإجمالية التي بلغت 5,913 ملايين دينار مقارنة بـ 7,842 ملايين دينار أي بانخفاض نسبته 24,6٪. كما ذكر ان الأرباح التشغيلية بلغت 6,308 ملايين دينار بنهاية السنة 2014 مقارنة مع 3,937 ملايين دينار بنهاية السنة 2013 محققة ارتفاعا نسبته 60,3٪.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في نتائج السنة 2013 اتخذت الشركة قرارا بوضع مخصص قيمته 1,1 مليون دينار للديون المشكوك في تحصيلها تم استقطاعه من الأرباح التشغيلية في 2013 أدى إلى انخفاضها إلى 3,9 ملايين دينار مقارنة بمخصص قيمته 16 ألف دينار تم استقطاعه من الأرباح التشغيلية للسنة 2014، أي إن النسبة الحقيقية لارتفاع الأرباح التشغيلية بنهاية السنة 2014 مقارنة بنهاية السنة 2013 هي 24٪. كما أن أرباح السنة 2013 اشتملت على أرباح غير اعتيادية قيمتها 1,972 مليون دينار مرتبطة برفع جزء من مخصصات الشركة لاستثماراتها في المملكة الأردنية الهاشمية، في حين أن نتائج السنة 2014 لا تشتمل على أرباح كهذه غير اعتيادية.

وأكد الشرهان على استدامة الشركة في تطبيق استراتيجيتها التي تهدف إلى تحسين أدائها دائما مع التركيز على الإنتاجية والكفاءة.

وفي سياق ذلك، تم افتتاح أكاديمية التوعية المرورية لدى الشركة من قبل الوكيل المساعد لشؤون المرورية اللواء عبدالله المهنا، وتعتبر هذه الأكاديمية الأولى من نوعها في الكويت ويرتكز عملها على تقديم التدريب الفني والتقني والقانوني المنظم للسائقين والعمل على تحديث مهاراتهم كالقيادة الوقائية والتوعية المرورية والسرعة الإيجابية بالإضافة إلى الاهتمام بالعملاء بالتوازي مع تحسين كل معايير القيادة ومستوى رضا العملاء عن خدمات الشركة.

ويتولى موظفو الشركة المختصون ذوو الخبرة الطويلة تقديم التدريب اللازم للسائقين في الأكاديمية بالمشاركة مع مدربين من إدارة التوعية المرورية في الإدارة العامة للمرور.

وذكر الشرهان انه وترجمة لاستراتيجية الشركة ومن منظور اهتمامها بعملائها والعمل دائما على تحقيق المزيد من الخدمات والرفاهية المقدمة لهم، وأشار الشرهان الى: اننا أدخلنا خدمة الواي فاي WiFi على متن باصاتنا بهدف مكافأة عملائنا على اختيارهم لنا ولأنهم جزء من نجاح الشركة.

تابع الشرهان تأكيده على النتائج الإيجابية التي حققتها الشركة من تطبيق نظام البطاقة الذكية ونظام التموضع المكاني (VTS) على عملياتها التشغيلية، حيث يثبت ذلك فعاليته وجدواه الاقتصادية يوما بعد يوم إذ إن حصة الشركة السوقية تزداد إيجابيا.

كما ساهم ذلك في ضبط التكاليف بالإضافة إلى زيادة مستوى التحسين في عمليات أسطول الشركة الذي يضم 482 باصا موزعة على الخطوط والعقود.

نظرة حيادية لمعظم الأسواق الخليجية في ظل تراجع أسعار النفط

«المركز»: توقعات بنمو أرباح الشركات بـ 9٪ خلال 2015

أصدرت شركة المركز المالي الكويتي (المركز) مؤخرا تقريرها حول التوقعات المستقبلية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2015 بكاملها، وتناول التقرير تحليل أداء أسواق الأسهم الخليجية في العام 2014، والتوقعات للعام 2015 بناء على العوامل السائدة في كل من دول المجلس ومنها مدى الاعتماد على القطاع الهيدروكربوني، وإمكانيات نمو أرباح الشركات، ومدى جاذبية القيمة السوقية للأسهم، والعوامل الاقتصادية، وحجم السيولة في السوق.

ولفت تقرير «المركز» إلى أن الحدث الأهم في عام 2014 في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي هو التراجع الحاد في أسعار النفط، والذي لم يتم توقعه إطلاقا في بداية السنة، فقد انخفضت أسعار النفط بنسبة 48٪ نتيجة ارتفاع الكميات المعروضة من منتجين من خارج الأوبيك (وعلى الأخص منتجو النفط الصخري)، والتوقعات بتراجع نمو حجم الطلب. وقد تم رفع درجة مؤشري الإمارات وقطر وتضمينهما في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة. وأدى الخلاف بين فريق إدارة شركة أرابتك والتطورات الجيوسياسية وعلى الأخص في العراق، إلى تخوف المستثمرين في شهر يونيو، وتبع ذلك إعلان إيجابي مفاجئ من المملكة العربية السعودية التي أعلنت عن فتح أسواقها أمام الملكية المباشرة للمستثمرين الأجانب.

وذكر التقرير ان سوق الطروحات الأولية للاكتتاب العام في المنطقة شهد انتعاشا قويا، وكان في مقدمتها سوق المملكة العربية السعودية، حيث حصد الطرح الأول للاكتتاب العام بالبنك الأهلي التجاري في شهر نوفمبر 6 مليارات دولار أميركي، ليكون بذلك أكبر طرح أول للاكتتاب العام تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وقد شهد الإصدار إقبالا جيدا وحقق فائض اكتتاب بلغ 14 ضعفا. وخسر مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي 2,5٪ من قيمته لهذه السنة، ما يعتبر نتيجة حميدة بالقياس إلى التقلبات السائدة في الأسواق.

التوقعات المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي 2015

الوصف	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	سلطنة عُمان	البحرين
أسواق النفط	سلبي	حيادي	حيادي	حيادي	سلبي	حيادي
امكانيات نمو الأرباح	حيادي	ايجابي	ايجابي	ايجابي	حيادي	سلبي
جاذبية القيمة السوقية للأسهم	حيادي	ايجابي	ايجابي	حيادي	حيادي	حيادي
العوامل الاقتصادية	حيادي	ايجابي	ايجابي	ايجابي	حيادي	حيادي
سيولة السوق	ايجابي	سلبي	ايجابي	حيادي	سلبي	سلبي
الرؤية العامة للسوق	حيادي	حيادي	ايجابي	حيادي	حيادي	حيادي

المصدر: صندوق النقد الدولي، رويترز آيكون، زاوية، دراسات وبحوث المركز

معدل الدوران في بورصة الكويت بلغ 22٪ خلال 2014

أداء مرتفع لقطاعي المصارف والبناء نتيجة تسريع وتيرة ترسية العقود وتنفيذها

نظرة سلبية لقطاعي البتروكيماويات والاتصالات

كما توقع التقرير أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في السعودية قويا، حيث تتمتع المملكة بخصائص ديموغرافية إيجابية ونمو سكاني سريع، وتعمل الحكومة على تنفيذ إصلاحات هيكلية مختلفة لإيجاد الفرص الوظيفية مثل «برنامج نطاقات لتوطين الوظائف»، و«قانون الرهن العقاري» لتوفير المساكن.

ونمت أرباح الشركات في المملكة العربية السعودية في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 بمعدل 12٪، مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وتباطأ نمو الصناعات البتروكيماوية وقطاع البناء، بينما حقق قطاع المصارف والخدمات المالية وقطاع الاتصالات معدلات نمو جيدة. واستمرت السيولة في السوق السعودية، كنسبة للقيمة المتداولة من إجمالي القيمة السوقية، في الارتفاع. ويمكن أن يكون ذلك ناتجا عن عدد من الأسباب، منها انتعاش سوق الطروحات الأولية للاكتتاب العام.

وتوقع التقرير أن يؤثر تراجع أسعار النفط والمنتجات ذات العلاقة في الأسواق العالمية على الصناعات البتروكيماوية في الفترة القادمة، وعلى الأرباح في القطاعات كثيفة العمالة كالبناء والإنشاءات، والقطاعات ذات الصناعات التنافسية كالاتصالات على سبيل المثال. وأبقى التقرير نظرته الإيجابية بالنسبة للقطاع العقاري، والسلع الاستهلاكية، ونظرة حيادية لقطاع المصارف والخدمات المالية، وقطاع البناء والإنشاءات، وسلبية في قطاعي البتروكيماويات والسلع.

الإمارات - إيجابي

وبالنسبة للإمارات، لفت التقرير إلى أن جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية، ومنها مؤشر أسعار العقار، ومؤشر مديري المشتريات، وفروقات مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان، ومؤشر عدد القادمين في المطارات ومؤشر إشغال الفنادق، تشير إلى مزيد من التسارع في النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يسهم إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى والتحضيرات لاستضافة معرض وورلد أكسبو في العام 2020 في مساعدة دبي في المحافظة على وتيرة نموها. وتؤدي سياسة التوسع المالي المستمرة، وعلى الأخص في أبوظبي، إلى تعزيز التوقعات الاقتصادية المستقبلية.

وأشار التقرير إلى نمو إجمالي أرباح الشركات في الإمارات في الأشهر التسعة الأولى من العام 2014 بنسبة 31٪ مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. ويمكن أن يكون ذلك النمو القوي ناتجا عن ارتفاع الأرباح في قطاعات المصارف والاتصالات والعقار. وقد تعززت أرباح المصارف بالارتفاع الكبير في الدخل غير الناتج عن الفوائد والتراجع الملحوظ في مخصصات خسائر القروض. وتحسنت نوعية الأصول نتيجة الاسترداد وإعادة الهيكلة والنمو المستمر في حجم القروض، وشهدت الإمارات العربية المتحدة ثاني أعلى معدل دوران في المنطقة.

أما في السنة القادمة، فتبقى نظرة التقرير إيجابية بالنسبة لقطاع المصارف والخدمات المالية، وحيادية بالنسبة لقطاع الاتصالات، بينما تميل إلى السلبية بالنسبة لقطاع العقار، بسبب صعوبة المحافظة على النمو انطلاقا من نقطة أساس أعلى.

قطر - حيادي

أما بالنسبة لقطر فلفت التقرير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني لايزال قويا ومن المتوقع أن ينمو بمعدل 11,9٪ في عام 2015. وتمثل أعمال البناء ومشاريع البنية التحتية المحفزات الرئيسية. كما أن أسعار الأصول تتجه إلى الارتفاع، ولكن من المتوقع أن يستقر معدل التضخم العام عند 3,5٪ في عام 2015 في ظل غياب أي ضغوط تضخمية عالمية.

ونمت أرباح قطر في الأشهر التسعة الأولى من العام 2014 بمعدل 4,0٪ (مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة). وأدى توقف شركة صناعات قطر عن العمل لفترة طويلة بسبب صيانة المصنع إلى تراجع الأرباح في قطاع السلع بمعدل 26٪ (مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من السنة السابقة).

وبالمقارنة مع الأسواق الإقليمية الأخرى، فقد حافظ مؤشر قطر على قوته وأنهت معظم القطاعات السنة بأداء إيجابي. أما في عام 2015، فتبقى نظرة التقرير إيجابية لقطاعي المصارف والعقار، وحيادية لقطاعات الخدمات المالية والبناء والاتصالات، وسلبية للقطاع الصناعي.

سلطنة عمان - حيادي

وانعكس تراجع نمو الأرباح في سلطنة عمان على الأداء السيئ لمؤشرات الأسهم. كما أثر نقص الغاز على الصناعات الاشتقاقية ليتراجع بذلك أداء المؤشر الرئيسي. ويرى التقرير أن الأشهر المقبلة سوف تشهد تراجعا في الضغوط الناتجة عن الطاقة مع تحسن إمكانيات التوريد من مشروع حقل خزان للغاز المحكم، غير أن معدلات النمو الضعيفة للأرباح قد حدت من توقعاتنا، ولاتزال نظرتنا حيادية.

البحرين - حيادي

وأدى الضعف المستمر في أسعار النفط إلى تفاقم ضبابية الأوضاع المالية في البحرين ومدى تعرضها للتأثر سلبا بالأحوال السائدة. واستمر فتور الأنشطة الاقتصادية في البحرين، وكانت الأرباح متدنية حتى الآن، وعلى عكس الأسواق الخليجية الأخرى، سجلت البحرين معدل دوران لم يتجاوز 3٪. ونتوقع ألا تشهد الأرباح أي تغير في الفترة المقبلة. وبناء على هذه المعطيات، حافظ التقرير على نظرته الحيادية إلى الأسواق في البحرين.

«الأولى» تطور أول 5 محطات وقود في الكويت تعمل بنظام استرجاع الأبخرة

أعلنت الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود عن تطوير أول 5 محطات في الكويت تعمل بنظام استرجاع الأبخرة VRS II، بعد العمل على تطوير البنية التحتية فيها والتي تمحورت حول رفع الكفاءة ومستوى السلامة البيئية عبر تركيب نظام استرجاع الأبخرة وهو الجيل الثاني من أنظمة تقليل انبعاث الأبخرة، حيث يقوم هذا النظام باسترجاع الأبخرة المتصاعدة عبر مضخة الوقود ومن فتحات تنفيس الخزانات وإعادة تكثيفها للخزان تحت درجة برودة مناسبة مما ينفي المخاطر البيئية بامتياز، كما شملت أعمال التطوير في المحطة أيضا انشاء غرفة خاصة لتجميع الوقود حول الخزانات في حالة الحوادث الانسكابية، وذلك درءا للأخطار التي يمكن أن تنتج عن ذلك. وبإنجاز هذه الخطوة فان محطة المسيلة هي خامس محطة تخضع لتركيب هذا النظام الحديث المعتمد على التكنولوجيا المتطورة لأنظمة استرجاع الأبخرة مما يضع الشركة «الأولى للوقود» بمركز الريادة بتطوير المحطات.

وحول الموضوع صرح الرئيس التنفيذي للشركة عادل العوضي، قائلا: إننا في «الأولى للوقود» دائما نعمل على تطوير المحطات وفق أعلى معايير أنظمة الحفاظ على البيئة الذي ينعكس على المجتمع ككل وبالأخص عملاؤنا بما نقدمه لهم من أفضل وأجود الخدمات ذات القيمة المضافة على رأسها ضمان حماية البيئة للحفاظ على سلامتهم عبر تشغيل نظام استرجاع الأبخرة المعتمد على أحدث الأسس والمقاييس العالمية.

وأكد العوضي أن «الأولى للوقود» تسعى لتركيب هذا النظام المتطور بجميع محطاتها وذلك وفق بنود خطتها التطويرية الاستراتيجية، مشيرا الى أن كلا من محطاتها في مناطق مبارك الكبير والمسيلة وقرطبة وضاحية علي صباح السالم والفحيحيل خضعت إلى أعمال تطويرية وتركيب النظام الجديد فيها بالإضافة إلى الخدمات والمرافق الجديدة.

«بيان»: عمليات شراء تقود السوق لمواصلة الارتفاع

قال التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية تمكن من تحقيق الارتفاع للأسبوع الثاني على التوالي، حيث أنهت مؤشراته الثلاثة تداولات الأسبوع الماضي مسجلة مكاسب متفاوتة، مستفيدة من عمليات الشراء التي شملت أسهما عديدة في مختلف القطاعات، وذلك على وقع حالة التفاؤل التي ظهرت على الكثير من المتداولين بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته أسعار النفط، بالاضافة الى تفاؤلهم بنتائج الشركات المدرجة في السوق عن العام 2014، خاصة بعد الافصاحات الايجابية التي أعلن عنها بعض البنوك والشركات خلال الأسبوع.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أصدر «المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية» تقريرا اقتصاديا دعا فيه الحكومة الكويتية الى تعديل سياستها المالية للتحوط ضد أزمة مالية قد تحدث نتيجة التراجع الحاد والمستمر في أسعار النفط، وذلك من خلال ضغط النفقات وتنويع الايرادات والابقاء على الانفاق الاستثماري، وحدد التقرير أربعة خيارات لمواجهة عجز الميزانية المتوقع بسبب تراجع النفط، تشمل زيادة المعروض النقدي وبيع بعض الأصول السيادية وفرض الضرائب والاقتراض سواء داخليا أو خارجيا، مشيرا الى أن الكويت ضيعت فرصة الوقاية عندما كانت أسعار النفط مرتفعة على الرغم من سيل التحذيرات من المؤسسات الدولية باقتراب العجز المالي، والتي تؤكد أن الكويت ستواجه عجزا اذا ما استمرت في سياساتها الانفاقية الحالية.

وأضاف التقرير أن السياسة المالية الكويتية لطالما اتسمت بتوسعيتها التي اشتدت عقب اندلاع الأزمة المالية العالمية، حيث قامت برفع مستويات الانفاق العام بشكل كبير ومبالغ فيه، وتركز ذلك الانفاق الضخم في الانفاق الجاري فقط دون نظيره الاستثماري، وظهر ذلك من خلال خطط التنمية المتأخرة التي لم يتم تنفيذها بالكامل، حيث تطبق الكويت سياسة مالية يغلب عليها النمط الاستهلاكي وذلك على الرغم من التحذيرات المتكررة التي صدرت من جهات عدة من بينها صندوق النقد الدولي، والتي تؤكد أن الكويت ستواجه عجزا اذا ما استمرت في سياساتها الانفاقية الحالية.

ومن المعلوم للجميع أن السياسة التي اتبعتها الحكومة الكويتية في ادارة الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية قد ثبت أنها غير قادرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تظهر بين الحين والآخر، وتسببت في ظهور اختلالات هيكلية واضحة على الاقتصاد الوطني، حيث تبين ذلك وقت اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008، اذ لم تتمكن الحكومة حتى الآن من معالجة تداعيات تلك الأزمة على الاقتصاد الكويتي على الرغم من الامكانيات والفوائض المالية التي تتمتع بها البلاد، وذلك في الوقت الذي تخطت فيه دول كثيرة تلك الأزمة رغم ضعف امكانياتها مقارنة بالكويت، ويثبت ذلك أن تحقيق التقدم الاقتصادي لأي دولة لا يتطلب بالضرورة وجود موارد مالية فقط، انما يتطلب ادارة اقتصادية واعية وحكيمة وعنصر بشري مهني قادر على التصدي للأزمات، فكم من دولة تمكنت من تحقيق التقدم والازدهار لاقتصادها رغم شح مواردها الاقتصادية، وإنما حققت ذلك عن طريق تبني سياسات اقتصادية ناجحة، وعملت على خلق وتنويع مصادر دخلها من خلال عدة طرق، أهمها تمتع الدولة بالحرية الاقتصادية والبيئة التشريعية الرحبة، واتاحة الفرص الاستثمارية الجاذبة واعطاء القطاع الخاص دوره المهم والتنموي في المجتمع، وهو عكس ما تقوم به الكويت للأسف، لذلك فعلى الحكومة الكويتية تغيير سياستها الاقتصادية قبل فوات الأوان، لاسيما فيما يخص تزايد الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري، خاصة في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط الحالية، والتي ستكون لها تأثيرات سلبية خطيرة على الاقتصاد المحلي اذا ما استمرت الحكومة في سياساتها الحالية.

تذكير لحضور اجتماع جمعية

حملة الوحدات لصندوق الامتياز العقاري

يسر شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (ش.م.ك) عامة (بصفتها مدير صندوق **الامتياز العقاري**) ، بدعوة السادة حملة الوحدات لحضور اجتماع **جمعية حملة الوحدات لصندوق الامتياز العقاري** ، والمزمع عقدها في يوم الاثنين الموافق 2015/02/02 في تمام الساعة العاشرة صباحا، وذلك بمقر شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية الكائن في الشرق، شارع خالد بن الوليد، برج الداو قاعة الإجتماعات بالدور الارضي، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:-

1- تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
2- الموافقة على تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق لمدة ثلاث سنوات مالية.
3- تحديد أتعاب أعضاء مجلس الإدارة.
4- مناقشة الأمور الواجب مراعاتها عند تعيين مراقب الاستثمار وأمين الحفظ.
5- إعادة تعيين المدقق الشرعي الخارجي.

لذا يرجى من السادة حملة الوحدات الراغبين في حضور الاجتماع أومن ينوب عنهم قانونيا مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام نسخة من بطاقة الحضور وجدول الأعمال واستمارة التوكيل في مواعيد العمل الرسمية من الساعة 8:00 صباحا وحتى الساعة 2:00 بعد الظهر.

والله ولي التوفيق

الامتياز ALIMTIAZ GROUP
1822282
www.alimtiaz.com

«الأولى للوساطة»: نشاط على الأسهم منخفضة التكلفة.. وشراء انتقائي للأسهم التشغيلية

قالت شركة الأولى للوساطة ان غالبية جلسات سوق الكويت للأوراق المالية أغلقت على ارتفاع، فيما شمل نشاطها جميع الأسهم المتداولة خصوصا الأسهم منخفضة التكلفة والتي تقل قيمتها عن 50 فلسا، وسط الشراء الانتقائي نحو أسهم تشغيليه معينة.

وأغلق سوق الكويت للأوراق المالية تداولاته الخميس الماضي على ارتفاع في مؤشراته الـ 3 بواقع 0,11 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6662,8 نقطة و0,43 نقطة للوزني 1,6 نقطة لـ «كويت 15».

ولفتت «الأولى للوساطة» إلى ان المؤشرات الـ 3 تراجعت في الجلسة الثانية مع ترقب المتعاملين للإفصاحات الفصلية عام 2014 خاصة البنوك، فيما ساهمت عمليات جني الأرباح فضلا عن تصحيح مستويات سعرية للعديد من الأسهم بإقفال المؤشرات الرئيسية في الجلسة الثانية على تراجع.

وطالت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح اسهما تشغيلية شهدت ارتفاعات منذ بداية العام الحالي، موضحة ان مجريات الحركة نحو الشراء الانتقائي دفع المؤشرات في تعاملات الأسبوع الماضي إلى التذبذب صعودا وهبوطا.

وأضافت ان قرب انطلاقة البيانات المالية الفصلية عن العام الماضي ساهم في استمرر نشاط البورصة في غالبية الجلسات، حيث تركز النشاط على أسهم تشغيلية بدعم من محافظ مالية وصناديق استثمارية كبرى، تحركت تجاه الأسهم التي يتوقع بلوغها مستويات سعرية جيدة ما قبل إعلانات الشركات المدرجة عن إفصاحات عام 2014.

ولفت التقرير إلى ان الأسهم التي تحمل فرصة جيدة للشراء قد لا تتكرر بعد توالي البيانات المالي، كانت محل اهتمام المستثمرين ما جعل معظم التعاملات على الأسهم التشغيلية انتقائية وموجهة إلى اسهم التوزيعات، مبينا ان إعلانات سوق الكويت للأوراق المالية عن بيع الأسهم في مزادات عن طريق وزارة العدل ألقت بتأثيراتها السلبية على بعض الأسهم ذات العلاقة.